اسم المصدر : عكاظ

التاريخ: 2011-03-29 رقم العدد: 16285 رقم الصفحة: 14 مسلسل: 96 رقم القصاصة: 1

مع الفجر

عبدالله عمر خياط

حبيب الشعب ليس لها سواك

الموظف بمرافق الدولة ومؤسساتها هو في الواقع مواطن عليه من الواجبات مثلما له من الحقوق كالتي يستحقها موظفو القطاع الخاص بكل قطاعاته من شركات، ومؤسسات، ومصانع، ومستشفيات، ومتاجر.

لكن المؤسف أن أصحاب هذا القطاع الواسع بمجالاته،الكبير بأعداد الموظفين من المواطنين الذين يعملون به، تحرمهم مؤسساتهم دائما من المكارم التي يجود بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز . حفظه الله . على أبنائه الموظفين من إداريين وعسكريين، وصناعيين وطلاب.

وأقرب مثل على ذلك الزيادة في الراتب التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين وقدرها ١٥ ٪ لعموم الموظفين فسعد بها موظفو الدولة في كافة مؤسساتها والمتقاعدون، بينما حرم منها موظفو القطاع الخاص ممن تصرف حقوقهم من التامينات الاجتماعية، وكأنهم ليسوا من المواطنين.

اسم المصدر : عكاظ

التاريخ: 29-03-2011 رقم العدد: 16285 رقم الصفحة: 14 مسلسل: 96 رقم القصاصة: 2

وعندما جاءت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الأسبوع قبل الماضي وبعد أن وفى - حفظه الله - الشكر لعامة المواطنين جزاء وفائهم، وقدر للعلماء دورهم وشكر للعسكريين وبالذات رجال الأمن بوزارة الداخلية، تفضل بالعديد من الأوامر السخية والتي كان من بينها صرف راتب شهرين لكل موظف من المدنيين والعسكريين والمتقاعدين، مع منح الجميع إجازة يوم واحد وترفيع الموظفين رتبة، فبادرت بعض المؤسسات بصرف الراتبين للموظفين دون إعطائهم إجازة اليوم، ولا العمل بترفيع المجمدين - ولو نظرنا للمؤسسات التي تاسى أصحابها بالأمر السامي ومنح موظفي مؤسساته راتب الشهرين لما وجدنا الكثير والكثير جدا من أصحاب الشركات والمؤسسات الكبير قبل الصغير على الاقتداء بما صدر عن خادم الحرمين الشريفين، ومساعدة الموظفين الذين يواجهون مصاعب شرسة لتأمين مستلزمات المعيشة التي تحتاج إليها العائلة لضرورة لا تبذير فيها ولا إسراف!!

أخي الدكتور هاشم عبده هاشم كتب بالعدد ١٥٦١٠ في جريدة «الرياض» تحت عنوان «حل المشكلة بيدك سيدي» مقالا مطولا في الموضوع، وقد شخص فيه المشكلة بقوله: «إن مزايا موظفي الدولة - جزاها الله خيرا - شملت أيضا المتقاعدين من موظفيها، وكذلك مستحقي الضمان الاجتماعي، لكنها لم تشمل المغطين منهم بنظام التأمينات الاجتماعية من المتقاعدين أو العاملين حتى الآن».

ثم يمضي لما يجب أن يكون، فيقول: «حان الوقت لكي يكون هؤلاء العاملون في الشركات والمؤسسات والبنوك وكافة قطاعات العمل الخاصة جزءا من عملية الإصلاح الشامل الذي تشهده البلاد لانظمتها، وطرق وأوجه الإنفاق على مواطنيها، وسبل انتعاش حياتهم وتقدم فرص نموهم الوظيفي، وحصولهم على كل ما يحصل عليه إخوتهم العاملون في قطاع الدولة».

فإما أن يتصدى القطاع الخاص لهذه المشكلة، ويتفق مع نفسه على أن ينسحب على العاملين فيه ما يحصل عليه موظفو الدولة سواء بالنسبة للمرتبات أو المكافآت والحوافز والمنح، أو بالنسبة للحصول على السكن بنفس الطرق الميسرة التي أعلنت الدولة عنها وبذلك يخفف هذا القطاع جزءا من العبء الملقى على عاتقها تجاه الجميع.

وإما أن تتحمل الدولة نفسها هذا الأمر، وتشمل جميع أبنائها وبناتها المواطنين من العاملين والعاملات في القطاع الأهلي بكل مزية، أو منحة، أو فرصة عيش أفضل.

لكن أن تترك هؤلاء وفي حلوقهم غصة كلما أكرمت الدولة منسوبيها، فإن ذلك لا يحق، ولا يجوز، ولا يجب أن يستمر طويلا. أي نعم غصة تخنق وليس لها بعد الله إلا أن يتفضل حبيب الشعب خادم الحرمين الشريفين بالأمر بما يراه لتحقيق ما ينصف موظفي القطاع الخاص وفقه الله ورعاه.

فاكس: ٦٦٧١٠٩٤ aokhayat@yahoo.com

للتواصل أرسل رسالة نصية sms إلى ٨٨٥٤٨ الاتصالات أو ٦٣٦٢٥٠ موبايلي أو ٧٣٧٧٠١ زين تبدأ بالرمز ١٥٨ مسافة ثم الرسالة